

Distr.: Limited
13 August 2004

جمعية الدول الأطراف

ARABIC
Original: English

الدورة الثالثة

لاهاي

٦-١٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤

تقرير بشأن مشروع الاتفاق التفاوضي المعني بالعلاقة

بين المحكمة الجنائية الدولية والأمم المتحدة

مذكرة من الأمانة

تلقت أمانة جمعية الدول الأطراف من رئيس المحكمة تقريراً يحتوي على نص مشروع الاتفاق التفاوضي المعني بالعلاقة بين المحكمة الجنائية الدولية والأمم المتحدة . ويقدم هذا التقرير إلى الجمعية للنظر والموافقة عملاً بالمادة ٢ من نظام روما الأساسي.

[تركزت هذه الصفحة على بياض عمدا]

تقرير بشأن مشروع الاتفاق التفاوضي المعني بالعلاقة

بين المحكمة الجنائية الدولية والأمم المتحدة

١- للعلاقة والتعاون مع الأمم المتحدة أهمية حاسمة في أعمال المحكمة الجنائية الدولية. وتبادل المعلومات والمساعدة القضائية والتعاون في المسائل الهيكلية والتقنية من بين أهم الجوانب المتعلقة بهذه العلاقة. وعقدت المحكمة الجنائية الدولية والأمم المتحدة مفاوضات بشأن نص مشروع الاتفاق المعني بالعلاقة بين المنظمين في النصف الأول من عام ٢٠٠٤ وانتهت هذه المفاوضات رسمياً في ٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٤. ويعرض فيما يلي مشروع الاتفاق التفاوضي على جمعية الدول الأطراف (الجمعية) للموافقة عليه عملاً بالمادة ٢ من نظام روما الأساسي.

٢- ويقدم هذا التقرير نظرة شاملة موجزة لتاريخ وخلفية مشروع الاتفاق التفاوضي ويبرز بعض الأحكام الرئيسية لهذا الاتفاق.

٣- وقد ناقشت اللجنة التحضيرية للمحكمة الجنائية الدولية (اللجنة التحضيرية) مشروع الاتفاق التفاوضي في دوراتها السادسة والسابعة والثامنة بناء على مشروع مقدم من أمانة الأمم المتحدة. واعتمدت اللجنة التحضيرية مشروع الاتفاق التفاوضي بتوافق الآراء في دورتها الثامنة المعقودة في ٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١. وبعد دخول نظام روما الأساسي في حيز النفاذ، وافقت الجمعية على مشروع الاتفاق التفاوضي في دورتها الأولى المعقودة في ٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢. واعتمدت الجمعية في دورتها الثانية القرار ICC-ASP/2/Res.7 المعنون "تعزيز المحكمة الجنائية الدولية وجمعية الدول الأطراف". وتنص الفقرة ٧ من هذا القرار على أن الجمعية "تتطلع إلى إحراز تقدم سريع في المفاوضات بين المحكمة والأمم المتحدة وتطلب إلى المحكمة إطلاع جمعية الدول الأطراف في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية على المسألة". وبعد ثلاثة أشهر، وفي ٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة القرار ٧٩/٥٨ الذي دعا الأمين العام إلى "أن يتخذ خطوات لإبرام اتفاق علاقات بين الأمم المتحدة والمحكمة الجنائية الدولية وأن يعرض مشروع الاتفاق الذي ستسفر عنه المفاوضات على الجمعية العامة لموافقتها عليه".

٤- وفي ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، بدأت الاتصالات بين المؤسستين من أجل بدء المفاوضات المتعلقة باتفاق العلاقة. وقررت المحكمة الجنائية الدولية أن يتكون وفد من أحد أعضاء الهيئة الرئاسية رئيساً ومن أعضاء في الهيئات الثلاث للمحكمة ومدير أمانة الجمعية. وفيما يتعلق بأهداف المناقشات مع الأمم المتحدة، اتفق على أن تظل قريية

بقدر الإمكان من نص مشروع اتفاق العلاقة الذي اعتمده الجمعية في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢، مع حل أي شواغل تكون لدى الأمم المتحدة وإضافة توضيحات، عند الاقتضاء.

٥- وعقدت جولة أولى من المفاوضات في يومي ٢٦ و ٢٧ شباط/فبراير ٢٠٠٤ بالمقر الرئيسي للأمم المتحدة في نيويورك. وأعقب ذلك تبادل للرسائل سمح للجانبين بتوضيح رأيهما بشأن عدد من المسائل. وعقدت جولة ثانية من المفاوضات في يومي ٢٠ و ٢١ أيار/مايو ٢٠٠٤. وحلت في هذه الجولة الثانية جميع المسائل الباقية. وقام رئيسا الوفدين بالتوقيع على مشروع الاتفاق التفاوضي المعني بالعلاقة بين المحكمة الجنائية الدولية والأمم المتحدة في ٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٤ في لاهاي.

٦- وأسفرت المفاوضات عن بعض التعديلات والإضافات لمشروع اتفاق العلاقة الذي اعتمده الجمعية. وتهدف التعديلات إما إلى توضيح القضايا وإما إلى معالجة القضايا التي لم تكن متوقعة في الوقت الذي تم فيه التفاوض بشأن مشروع اتفاق العلاقة. وترى جميع أجهزة المحكمة وأمانة الجمعية أن هذه التعديلات والإضافات أدخلت تحسينات على النص دون المساس بجوهر الاتفاق.

٧- وفيما يلي بعض التعديلات التي أدخلت.

٨- أضيفت عبارة جديدة إلى الفقرة ٢ من المادة ١ لتوضيح أن أمانة الجمعية جزء لا يتجزأ من المحكمة. وينطبق هذا في مفهوم المحكمة على أجزاء مشروع الاتفاق التفاوضي المتعلقة بالأمانة فقط. ولا يعتبر الباب الثالث من الاتفاق بالتحديد متعلقاً بالأمانة.

٩- وعدلت صياغة الفقرة ١(ب) '١' من المادة ٥ لتوضيح أن المحكمة ستوفر للأمم المتحدة المعلومات التي قد تتسم بالأهمية بالنسبة لها. وقد تتصل هذه المعلومات، مثلاً، بالقضايا التي تنطوي على جرائم مرتكبة ضد موظفي الأمم المتحدة، والقضايا التي يكون موظفو الأمم المتحدة شهوداً فيها، والقضايا المحالة إلى المحكمة من مجلس الأمن. وستقدم المعلومات وفقاً للنظام الأساسي والقواعد الإجرائية وقواعد الإثبات. ولما كانت الفقرة (١) (ج) من المادة ٥ السابقة تعالج نفس الموضوع فقد أدمجت مع الفقرة (١) (ب) '١' من المادة ٥ لاتساق النص.

١٠- وتنص المادة ١٠ على أن توفر الأمم المتحدة للمحكمة ما قد تحتاجه من مرافق وخدمات على أساس استرداد التكاليف أو حسبما يتفق عليه.

١١- وتوضح العبارة المضافة إلى المادة ١٢ الأساس القانوني لاستخدام جواز مرور الأمم المتحدة وتبين خضوع هذا الاستخدام لأي اتفاق يحدد امتيازات المحكمة وحصانيتها. ورئي أيضا أن من المفيد أن يوضح الاتفاق دخول موظفي الهيئة الرئاسية والدوائر وقلم المحكمة في عداد الأشخاص الذين يحق لهم استخدام جواز مرور الأمم المتحدة.

١٢- وتوضح الآن الفقرة ١ من المادة ١٥ التي تنص على خضوع التعاون لميثاق الأمم المتحدة وقواعدها أن القواعد المقصودة هي "القواعد المنصوص عليها في القانون الدولي المنطبق". وجاء هذا التعديل بعد المناقشات التي دارت بشأن ما إذا كان التعاون يشمل "ممارسات" الأمم المتحدة. وجرى بذلك تجنب الغموض بشأن المقصود من "الممارسات المخصصة". وتشير عبارة "القواعد المنصوص عليها في القانون الدولي" ضمنا إلى إضافة "الممارسة المستقرة للمنظمة" وفقا للفقرة (١) 'ي' من المادة ٢ من اتفاقية فيينا لعام ١٩٨٦ بشأن قانون المعاهدات بين الدول والمنظمات الدولية، والفقرة (١) (٣٤) من المادة ١ من اتفاقية فيينا لتمثيل الدول لدى المنظمات الدولية ذات الطابع العالمي".

١٣- وناقش الطرفان ماذا سيحدث لو لم تتخذ المحكمة تدابير الحماية المتوخاة في الفقرة ٣ من المادة ١٥. ويفيد النص الجديد بأن تسعى الأمم المتحدة إلى الكشف عن المعلومات أو تقديم التعاون المطلوب، مع الاحتفاظ بحقوقها في اتخاذ تدابير الحماية الخاصة بها والتي يجوز أن تشمل حجب بعض المعلومات أو المستندات أو تقديمها في شكل مناسب، بما في ذلك تعديلها.

١٤- وتحكم المادة ١٦ اعفاء موظفي الأمم المتحدة من واجب الالتزام بالسرية عند الادلاء بشهادتهم أمام المحكمة. وأصبح الإعفاء المنصوص عليه في الفقرة ١ من المادة ١٦ أكثر تحديدا بالإشارة إلى ميثاق الأمم المتحدة واتفاقية امتيازات الأمم المتحدة وحصاناتها عما كان عليه في ظل العبارة الأوسع نطاقا التي كانت تشير إلى أي صكوك ذات صلة.

١٥- والمقصود من التعديلات التي أدخلت على الفقرتين ١ و ٢ من المادة ١٧ هو تيسير تدفق المعلومات بين المحكمة ومجلس الأمن من أجل تعزيز التعاون المتوخى بموجب هذه المادة. وتؤدي الصياغة المستعملة إلى تيسير الحوار مع احتفاظ المحكمة بالاستقلال والتقدير الكاملين في إبلاغ مجلس الأمن بأي إجراءات تتخذها المحكمة بناء على طلب المجلس، إن وجدت.

١٦- ولم تدخل تعديلات على نص الفقرة ٣ من المادة ١٨. ومن المفهوم لدى الطرفين أنه يلزم تفسير عبارة "الأطراف الثالثة" في ضوء الفقرة (٣) (هـ) من المادة ٥٤ من النظام الأساسي لتشمل المتهم. وستحدد الترتيبات أو الاتفاقات المقبلة بين الأمم المتحدة ومكتب المدعي العام بشأن تقديم الوثائق والمعلومات بشرط المحافظة على سريتها طبيعة ومدى الحماية المقدمة بموجب النظام الأساسي مع القيام خاصة بمراعاة التزامات المدعي العام وفقا لنظام روما الأساسي.

١٧- وتوضح العبارة المضافة إلى المادة ٢٠ أن الأحكام الواردة بها تحكم المعلومات السرية الواردة ليس من الدول والمنظمات الحكومية الدولية فحسب ولكن من المنظمات غير الحكومية والأفراد أيضا . وفي حالات معينة، يجوز للأمم المتحدة أن تبلغ المحكمة بأنها يجوز لها أن تطلب الموافقة من المصدر مباشرة.

١٨- وفي الفصل المعنون "أحكام ختامية"، حذفت المادة ٢٢ السابقة بشأن تسوية المنازعات لأن الاتفاقات المتعلقة بالعلاقة بين الأمم المتحدة والمنظمات الدولية لا تتضمن عادة مثل هذه الأحكام. وأعيدت صياغة المادة ٢٤ المتعلقة ببدء النفاذ لتتفق مع مضمون المادة ٢ من النظام الأساسي بمزيد من الدقة. كذلك، اتفق الطرفان على أن يتساوى النصان الإنكليزي والفرنسي في الحجية لتجنب أي تناقض بين النصوص المحررة بلغات مختلفة.

مشروع اتفاق تفاوضي بشأن العلاقة بين المحكمة الجنائية الدولية والأمم المتحدة

الديباجة

إن المحكمة الجنائية الدولية والأمم المتحدة،

إذ تضعان في اعتبارهما مبادئ ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة،

وإذ تذكران بأن نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية يؤكد من جديد مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة،

وإذ تلاحظان الدور الهام المنوط بالمحكمة الجنائية الدولية في معالجة أشد الجرائم خطورة موضع اهتمام المجتمع الدولي برمته، على النحو المشار إليه في نظام روما الأساسي، والتي تُهدد السلام والأمن والرفاه في العالم،

وإذ تضعان في اعتبارهما أنه، وفقا لنظام روما الأساسي، أنشئت المحكمة الجنائية الدولية كمؤسسة دائمة مستقلة ذات علاقة بمنظومة الأمم المتحدة،

وإذ تذكران أيضا أنه وفقا للمادة ٢ من نظام روما الأساسي، تنظم العلاقة بين المحكمة الجنائية الدولية والأمم المتحدة بموجب اتفاق تعتمده جمعية الدول الأطراف في نظام روما الأساسي ويبرمه بعد ذلك رئيس المحكمة نيابة عنها،

وإذ تذكران كذلك بقرار الجمعية العامة ٧٩/٥٨ المؤرخ ٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، الذي يدعو إلى إبرام اتفاق بشأن العلاقة بين الأمم المتحدة والمحكمة الجنائية الدولية،

وإذ تلاحظان مسؤولية الأمين العام للأمم المتحدة المقررة بموجب أحكام نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية،

ورغبة منهما في اتخاذ التدابير الكفيلة بإقامة نظام فعال لعلاقة ذات منفعة متبادلة تسهل لكل من الأمم المتحدة والمحكمة الجنائية الدولية الوفاء بمسؤولياتهما،

وإذ تأخذان في اعتبارهما، تحقيقاً لهذا الغرض، أحكام ميثاق الأمم المتحدة وأحكام نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية،

قد اتفقتنا على ما يلي:

أولاً - أحكام عامة

المادة ١

الهدف من الاتفاق

- ١ - هذا الاتفاق الذي ترمه الأمم المتحدة والمحكمة الجنائية الدولية ("المحكمة")، عملاً بأحكام ميثاق الأمم المتحدة ("الميثاق") ونظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية ("النظام الأساسي") على التوالي، يحدد الأحكام المنظمة للعلاقة بين الأمم المتحدة والمحكمة.
- ٢ - وفي هذا الاتفاق، تشمل "المحكمة" أيضاً أمانة جمعية الدول الأطراف.

المادة ٢

المبادئ

- ١ - تعترف الأمم المتحدة بالمحكمة الجنائية الدولية بوصفها مؤسسة قضائية دائمة مستقلة ذات شخصية قانونية دولية، ولها من الأهلية القانونية ما يلزم لممارسة وظائفها وبلوغ أهدافها، وذلك وفقاً للمادتين ١ و ٤ من النظام الأساسي.
- ٢ - تعترف المحكمة بمسؤوليات الأمم المتحدة وفقاً للميثاق.
- ٣ - تتعهد الأمم المتحدة والمحكمة بأن تحترم كل منهما مركز الأخرى وولايتها.

المادة ٣

الالتزام بالتعاون والتنسيق

تتفق الأمم المتحدة والمحكمة، رغبةً منهن في تيسير الوفاء الفعلي بمسؤولياتهما، على التعاون على نحو وثيق فيما بينهما، حيثما اقتضى الأمر، وعلى التشاور بشأن المسائل ذات الاهتمام المتبادل، تقيداً بأحكام هذا الاتفاق وطبقاً لأحكام كل من الميثاق والنظام الأساسي.

ثانياً - العلاقات المؤسسية

المادة ٤

التمثيل المتبادل

١ - رهنا بالأحكام السارية من القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات لدى المحكمة ("القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات")، يدعى الأمين العام للأمم المتحدة ("الأمين العام") أو ممثله، بصورة دائمة، لحضور الجلسات العلنية لدوائر المحكمة ذات الصلة بالقضايا التي تهم الأمم المتحدة وأي جلسات علنية للمحكمة.

٢ - يجوز للمحكمة أن تحضر وتشارك في أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة بصفة مراقب. ورهنا بقواعد وممارسات الهيئات المعنية، تدعو الأمم المتحدة المحكمة إلى حضور الاجتماعات والمؤتمرات المعقودة تحت إشراف الأمم المتحدة، عندما يسمح بحضور المراقبين، وتكون قيد المناقشة أمور تهم المحكمة.

٣ - عندما ينظر مجلس الأمن في أمور تتعلق بأنشطة المحكمة، يجوز لرئيس المحكمة ("الرئيس") أو مدعيها العام ("المدعي العام") أن يخاطب المجلس، بناء على دعوته، لتقديم المساعدة في الأمور المدرجة في اختصاص المحكمة.

المادة ٥

تبادل المعلومات

١ - دون الإخلال بأحكام هذا الاتفاق الأخرى المتعلقة بتقديم المستندات والمعلومات المتصلة بقضايا معينة منظورة أمام المحكمة، تتخذ الأمم المتحدة والمحكمة، إلى أقصى حد ممكن ومتيسر، ترتيبات لتبادل المعلومات والمستندات ذات الاهتمام المشترك. وعلى وجه الخصوص:

(أ) يقوم الأمين العام بما يلي:

'١' يجيل إلى المحكمة معلومات عن التطورات المتصلة بالنظام الأساسي التي تكون ذات صلة بعمل المحكمة، بما في ذلك المعلومات المتعلقة بالرسائل التي يتلقاها الأمين العام بصفته وديع النظام الأساسي أو وديع أية اتفاقات أخرى تتصل بممارسة المحكمة لاختصاصها؛

٢' يبقى المحكمة على علم فيما يتعلق بتنفيذ الفقرتين ١ و ٢ من المادة ١٢٣ من النظام الأساسي المتصلة بدعوة الأمين العام إلى عقد مؤتمرات استعراضية؛

٣' إضافة إلى ما تقتضيه الفقرة ٧ من المادة ١٢١ من النظام الأساسي، يُعمّم على جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أو الدول الأعضاء في الوكالات المتخصصة أو في الوكالة الدولية للطاقة الذرية غير الأطراف في النظام الأساسي، نص أي تعديل يعتمد عملاً بالمادة ١٢١ من النظام الأساسي؛

(ب) يقوم مسجل المحكمة ("المسجل") بما يلي:

١' يقدم، وفقاً للنظام الأساسي والقواعد الإجرائية وقواعد الإثبات، المعلومات والمستندات المتصلة بمرافعات المحكمة وإجراءاتها الشفوية وأحكامها وأوامرها في القضايا التي قد تم الأمم المتحدة بوجه عام، خاصة في القضايا التي تنطوي على جرائم ارتكبت ضد أفراد الأمم المتحدة، أو التي تنطوي على إساءة استخدام علم الأمم المتحدة وشعارها وزينها الرسمي وتؤدي إلى الموت أو التعرض لإصابات بدنية جسيمة، فضلاً عن أي قضايا تنطوي على الملابس المشار إليها في الفقرة ١ أو ٢ من المادة ١٦ أو ١٧ أو ١٨ من هذا الاتفاق؛

٢' يزود الأمم المتحدة، بموافقة المحكمة، ومع مراعاة نظامها الأساسي وقواعدها، بأي معلومات تتصل بعمل المحكمة تطلبها محكمة العدل الدولية وفقاً لنظامها الأساسي؛

٢ - تبذل الأمم المتحدة والمحكمة كل جهد ممكن لتحقيق أقصى قدر من التعاون من أجل تجنب الازدواجية غير المقبولة في جمع وتحليل ونشر وتوزيع المعلومات المتصلة بالمسائل ذات الاهتمام المشترك. وتسعى الأمم المتحدة والمحكمة، حيثما اقتضى الأمر، إلى حشد جهودهما لضمان الاستفادة والانتفاع من هذه المعلومات إلى أقصى حد ممكن.

المادة ٦

تقديم التقارير إلى الأمم المتحدة

يجوز للمحكمة أن تقدم تقارير عن أنشطتها إلى الأمم المتحدة، عن طريق الأمين العام، إذا ارتأت أن ذلك

ملائماً.

المادة ٧

بنود جدول الأعمال

يجوز للمحكمة أن تقترح على الأمم المتحدة بنوداً كي تنظر فيها. وفي مثل هذه الحالات، تخطر المحكمة الأمين العام بذلك، مع توفير أية معلومات تتصل بالبنود. ويقوم الأمين العام، بمقتضى سلطته، بعرض البند المقترح أو البنود المقترحة على الجمعية العامة أو مجلس الأمن، وكذلك على أي جهاز آخر في الأمم المتحدة، بما يشمل أجهزة برامج وصناديق الأمم المتحدة.

المادة ٨

الترتيبات المتعلقة بشؤون الموظفين

١ - تتفق الأمم المتحدة والمحكمة على التشاور والتعاون، قدر الإمكان، بشأن المعايير والأساليب والترتيبات المتعلقة بشؤون الموظفين.

٢ - تتفق الأمم المتحدة والمحكمة على ما يلي:

(أ) القيام بصفة دورية بالتشاور في المسائل ذات الاهتمام المشترك المتصلة بتعيين المسؤولين والموظفين في كل منهما، بما في ذلك شروط الخدمة، ومدة التعيين، والتصنيف، وجدول المرتبات والبدلات، وحقوق التقاعد والمعاشات التقاعدية، والنظام الأساسي والإداري للموظفين؛

(ب) التعاون في مجال التبادل المؤقت للموظفين، حسب الاقتضاء، مع مراعاة الحفاظ الواجب على حقوق الأقدمية والمعاشات التقاعدية؛

(ج) العمل على تحقيق أقصى قدر من التعاون بغية تحقيق أكفأ استفادة ممكنة من الأفراد المتخصصين والنظم والخدمات المتخصصة.

المادة ٩

التعاون الإداري

تتشاور الأمم المتحدة والمحكمة، من حين لآخر، بشأن تحقيق أكفأ استفادة ممكنة من المرافق والموظفين والخدمات بغية تجنب إنشاء وتشغيل مرافق وخدمات متداخلة. كما يجوز لهما أن يتشاورا لاستطلاع إمكانية إنشاء مرافق وخدمات مشتركة في مجالات محددة، مع المراعاة الواجبة للتوفير في التكاليف.

المادة ١٠

الخدمات والمرافق

١ - توافق الأمم المتحدة على أن توفر للمحكمة، بناء على طلبها، ما قد تحتاجه من مرافق وخدمات لعقد اجتماعات جمعية الدول الأطراف ("الجمعية") أو اجتماعات مكتبها أو هيئتها الفرعية، بما يشمل خدمات الترجمة التحريرية والشفوية والوثائق وخدمات المؤتمرات، وذلك رهنا بتوافر تلك المرافق والخدمات وعلى أساس استرداد التكاليف أو حسبما يتفق عليه. وعندما لا يكون بمقدور الأمم المتحدة تلبية طلب المحكمة، تبادر إلى إخطار المحكمة بذلك، على أن يكون الإخطار في توقيت مناسب .

٢ - تخضع الأحكام والشروط التي توفر الأمم المتحدة للمحكمة بموجبها أي مرافق أو خدمات من ذلك القبيل، حسب الاقتضاء، لترتيبات تكميلية.

المادة ١١

الوصول إلى مقر الأمم المتحدة

تسعى الأمم المتحدة والمحكمة، رهنا بقواعد كل منهما، إلى تيسير وصول ممثلي جميع الدول الأطراف في النظام الأساسي وممثلي المحكمة والمراقبين في الجمعية، على النحو المنصوص عليه في الفقرة ١ من المادة ١١٢ من النظام الأساسي، إلى مقر الأمم المتحدة عند عقد اجتماع للجمعية فيه. وينطبق هذا أيضا، حسب الاقتضاء، على اجتماعات المكتب أو الهيئات الفرعية.

المادة ١٢

جواز المرور

يحق للقضاة والمدعي العام ونائب المدعي العام ورئيس القلم ومسؤولي مكتب المدعي العام والمسجل، وفقا لما قد يعقد من ترتيبات خاصة بين الأمين العام والمحكمة، استخدام جواز مرور الأمم المتحدة كوثيقة سفر صحيحة حيثما يكون ذلك الاستخدام معترفا به من قبل الدول الأطراف في الاتفاقات التي تعرف امتيازات المحكمة وحصاناتها. وموظفو "قلم المحكمة" يشملون موظفي الهيئة الرئاسية والدوائر، عملا بالمادة ٤٤ من النظام الأساسي، وموظفي أمانة جمعية الدول الأطراف، عملا بالفقرة ٣ من مرفق القرار ICC-ASP/2/RES.3.

المادة ١٣

المسائل المالية

- ١ - فيما يتعلق بالشروط التي ترصد بموجبها أي أموال للمحكمة بموجب قرار للجمعية العامة للأمم المتحدة عملا بالمادة ١١٥ من النظام الأساسي، تتفق الأمم المتحدة والمحكمة على إخضاع تلك الشروط لترتيبات مستقلة. ويبلغ المسجل الجمعية بوضع هذه الترتيبات.
- ٢ - تتفق الأمم المتحدة والمحكمة كذلك على أن تكون التكاليف والنفقات الناشئة عن التعاون أو تقديم الخدمات عملا بهذا الاتفاق خاضعة أيضا لترتيبات مستقلة بين الأمم المتحدة والمحكمة. ويبلغ المسجل الجمعية بوضع هذه الترتيبات.
- ٣ - يجوز للأمم المتحدة، بناء على طلب المحكمة ورهنا بالفقرة ٢ من هذه المادة، أن تسدي للمحكمة المشورة في ما يهمها من مسائل مالية وضريبية.

المادة ١٤

الاتفاقات الأخرى التي تبرمها المحكمة

تتشاور الأمم المتحدة والمحكمة، عند الاقتضاء، بشأن تسجيل أي اتفاقات تبرمها المحكمة مع دول أو مع منظمات دولية أو حفظها وإيداعها لدى الأمم المتحدة.

ثالثا - التعاون والمساعدة القضائية

المادة ١٥

الأحكام العامة المتعلقة بالتعاون

بين الأمم المتحدة والمحكمة

- ١ - مع إيلاء الاعتبار الواجب لمسؤوليات الأمم المتحدة واختصاصاتها بموجب ميثاق الأمم المتحدة، ومع مراعاة قواعدها المنصوص عليها في القانون الدولي المنطبق، تتعهد الأمم المتحدة بأن تتعاون مع المحكمة وأن توافيها بما تطلبه من معلومات أو مستندات عملا بالفقرة ٦ من المادة ٨٧ من النظام الأساسي.
- ٢ - يجوز للأمم المتحدة أو برامجها وصناديقها ومكاتبها المعنية أن توافق على أن توفر للمحكمة ما يتفق وأحكام الميثاق والنظام الأساسي من أشكال أخرى من التعاون والمساعدة.
- ٣ - في حالة ما إذا كان الكشف عن المعلومات أو المستندات، أو تقديم أشكال التعاون الأخرى، من شأنه أن يعرض سلامة أو أمن موظفي الأمم المتحدة الحاليين أو السابقين للخطر، أو يخل على نحو آخر بأمن أية عمليات أو أنشطة للأمم المتحدة أو بسلامة تنفيذها، يجوز للمحكمة أن تأمر، بناء على طلب الأمم المتحدة بالذات، باتخاذ تدابير حماية ملائمة. وفي غيبة تلك التدابير، تسعى الأمم المتحدة إلى الكشف عن المعلومات أو المستندات، أو تقديم التعاون المطلوب، مع الاحتفاظ بحقوقها في اتخاذ تدابير الحماية الخاصة بها، والتي يجوز أن تشمل حجب بعض المعلومات أو المستندات أو تقديمها في شكل مناسب، بما في ذلك تعديلها.

المادة ١٦

شهادة موظفي الأمم المتحدة

- ١ - إذا طلبت المحكمة شهادة موظف بالأمم المتحدة أو بأحد برامجها أو صناديقها أو مكاتبها، تتعهد الأمم المتحدة بأن تتعاون مع المحكمة، وأن تبادر، إذا دعت الضرورة ومع المراعاة الواجبة لمسؤولياتها واختصاصاتها المقررة بموجب الميثاق واتفاقية امتيازات الأمم المتحدة وحصاناتها وورثتها بقواعدها، إلى إعفاء هذا الشخص من واجب الالتزام بالسرية.
- ٢ - تأذن المحكمة للأمين العام بتعيين ممثل عن الأمم المتحدة لمساعدة أي موظف بها يمثل للشهادة أمام المحكمة.

المادة ١٧

التعاون بين مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة والمحكمة

١ - عندما يقرر مجلس الأمن، متصرفاً بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، أن يحيل إلى المدعي العام، عملاً بالفقرة (ب) من المادة ١٣ من النظام الأساسي، حالة ارتُكبت فيها، على ما يبدو، جريمة أو أكثر من الجرائم المشار إليها في المادة ٥ من النظام الأساسي، يحيل الأمين العام على الفور قرار مجلس الأمن الخطي إلى المدعي العام، مشفوعاً بالمستندات والمواد الأخرى التي قد تكون وثيقة الصلة بقرار المجلس. وتتعهد المحكمة بإبقاء مجلس الأمن على علم في هذا الصدد، وفقاً للنظام الأساسي والقواعد الإجرائية وقواعد الإثبات. وتحال تلك المعلومات عن طريق الأمين العام.

٢ - عندما يصدر مجلس الأمن، بموجب الفصل السابع من الميثاق، قراراً يطلب فيه من المحكمة، عملاً بالمادة ١٦ من النظام الأساسي، عدم البدء أو المضي في أي تحقيق أو محاكمة، يحيل الأمين العام هذا الطلب على الفور إلى رئيس المحكمة ومدعيها العام. وتخطر المحكمة بمجلس الأمن، عن طريق الأمين العام، بتلقيها ذلك الطلب، كما تخطر بمجلس الأمن، حسب الاقتضاء وعن طريق الأمين العام، بما تكون قد اتخذته من إجراءات في هذا الصدد.

٣ - عندما تحال إلى المحكمة مسألة من مجلس الأمن وتقرر المحكمة، عملاً بالفقرة ٥ (ب) أو الفقرة ٧ من المادة ٨٧ من النظام الأساسي، أن دولة ما لم تتعاون معها، تبلغ المحكمة مجلس الأمن بذلك، أو تحيل المسألة إليه، حسب مقتضى الحال، ويرسل المسجل قرار المحكمة هذا إلى مجلس الأمن، عن طريق الأمين العام، مشفوعاً بالمعلومات المتصلة بالقضية. ويتولى مجلس الأمن، عن طريق الأمين العام، إبلاغ المحكمة، عن طريق المسجل، بما يكون قد اتخذته من إجراءات في ظل تلك الظروف.

المادة ١٨

التعاون بين الأمم المتحدة والمدعي العام

١ - تتعهد الأمم المتحدة، مع مراعاة مسؤولياتها واختصاصاتها المقررة بموجب ميثاق الأمم المتحدة، ورهنًا بقواعدها، بالتعاون مع المدعي العام، وبأن تعقد مع المدعي العام ما قد يلزم من ترتيبات أو اتفاقات، حسب الاقتضاء، لتسهيل هذا التعاون، لا سيما عندما يمارس المدعي العام، بموجب المادة ٥٤ من النظام الأساسي، واجباته وسلطاته المتعلقة بإجراء التحقيقات أو عندما يسعى للتعاون مع الأمم المتحدة، بمقتضى تلك المادة.

٢ - مع مراعاة قواعد الهيئة المعنية، تتعهد الأمم المتحدة بالتعاون فيما يتعلق بطلبات المدعي العام بتقديم ما قد يلتمسه من معلومات إضافية من هيئات الأمم المتحدة، وفقاً للفقرة ٢ من المادة ١٥ من النظام الأساسي، بخصوص التحقيقات التي يباشرها المدعي العام من تلقاء نفسه، عملاً بتلك المادة. ويوجه المدعي العام طلب الحصول على هذه المعلومات إلى الأمين العام، الذي يقوم بإحالة الطلب إلى رئيس الهيئة المعنية أو إلى أي مسؤول مختص آخر فيها.

٣ - يجوز أن تتفق الأمم المتحدة والمدعي العام على أن تقدم الأمم المتحدة مستندات أو معلومات إلى المدعي العام بشرط المحافظة على سرّيتها وبغرض العثور على أدلة جديدة ليس إلا، على ألا يكشف عن هذه المعلومات لأجهزة أخرى من أجهزة المحكمة أو لأطراف ثالثة، في أي مرحلة من مراحل الدعوى أو بعدها، دون موافقة الأمم المتحدة.

٤ - يجوز للمدعي العام وللأمم المتحدة أو برامجهما أو صناديقها أو مكاتبها المعنية أن تعقد ما يلزم من ترتيبات لتسهيل تعاونها من أجل تنفيذ هذه المادة، وعلى الأخص لضمان سرّية المعلومات، أو حماية أي شخص، بمن في ذلك موظفو الأمم المتحدة السابقون أو الحاليون، ولضمان أمن أية عمليات أو أنشطة للأمم المتحدة أو سلامة تنفيذها.

المادة ١٩

القواعد المتعلقة بامتيازات الأمم المتحدة وحصاناتها

إذا مارست المحكمة اختصاصها بمحاكمة شخص ادعي أنه مسؤول جنائيا عن ارتكاب جريمة تدرج في نطاق اختصاص المحكمة، وكان هذا الشخص في هذه الظروف يتمتع، طبقا لاتفاقية امتيازات الأمم المتحدة وحصاناتها وقواعد القانون الدولي ذات الصلة، بالامتيازات والحصانات الضرورية لأداء عمله في الأمم المتحدة بصورة مستقلة، تتعهد الأمم المتحدة بأن تتعاون تعاوننا تاما مع المحكمة وبأن تتخذ جميع التدابير اللازمة من أجل السماح للمحكمة بممارسة اختصاصها، لا سيما برفع أي من هذه الامتيازات والحصانات، وفقا لاتفاقية امتيازات الأمم المتحدة وحصاناتها وقواعد القانون الدولي ذات الصلة.

المادة ٢٠

حماية السرية

إذا طلبت المحكمة من الأمم المتحدة تزويدها بمعلومات أو مستندات تكون مودعة لديها أو في حوزتها أو تحت سيطرتها، وتكون قد كشف لها عنها بصفة سرية من جانب دولة أو منظمة حكومية دولية أو منظمة دولية، تبادر الأمم المتحدة إلى التماس موافقة المصدر على الكشف عن تلك المعلومات أو المستندات. وإذا كان المصدر دولة طرفا في النظام الأساسي ولم تتمكن الأمم المتحدة من الحصول على موافقتها على الكشف تلك المعلومات أو المستندات في غضون فترة زمنية معقولة، تبلغ الأمم المتحدة المحكمة بذلك، وتُسوى مسألة الكشف بين الدولة الطرف المعنية والمحكمة وفقا للنظام الأساسي. وإذا لم يكن مصدر المعلومات أو المستندات دولة طرفا في النظام الأساسي ورفض الموافقة على الكشف عنها، تبادر الأمم المتحدة إلى إبلاغ المحكمة بأنها ليست قادرة على توفير المعلومات أو المستندات المطلوبة بسبب وجود التزام مسبق بالسرية تجاه المصدر.

رابعاً - أحكام ختامية

المادة ٢١

ترتيبات تكميلية لتنفيذ هذا الاتفاق

يجوز للأمين العام وللمحكمة أن يعقدا، بغرض تنفيذ هذا الاتفاق، ما يستصوبانه من ترتيبات تكميلية.

المادة ٢٢

التعديلات

يجوز تعديل هذا الاتفاق بالاتفاق بين الأمم المتحدة والمحكمة. وتوافق الجمعية العامة للأمم المتحدة والجمعية على أي تعديل من هذا القبيل وفقاً للمادة ٢ من النظام الأساسي. وتخطر كل من الأمم المتحدة والمحكمة الأخرى كتابة بتاريخ هذه الموافقة. ويدخل الاتفاق حيز النفاذ في موعد لا يتجاوز تاريخ آخر أي من الموافقتين المذكورتين.

المادة ٢٣

بدء النفاذ

توافق الجمعية العامة للأمم المتحدة والجمعية على هذا الاتفاق وفقاً للمادة ٢ من النظام الأساسي. وتخطر كل من الأمم المتحدة والمحكمة الأخرى كتابة بتاريخ هذه الموافقة. ويدخل الاتفاق حيز النفاذ بعد ذلك لدى التوقيع عليه.

وإثباتاً لذلك، وقع الموقعان أدناه هذا الاتفاق.

وقع في هذا اليوم _____ من شهر _____ بمقر الأمم المتحدة في نيويورك من أصلين بجميع اللغات الرسمية للأمم المتحدة والمحكمة. والنصان الانكليزي والفرنسي متساويان في الحجية.
